The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
EISSN: 2959-4820
Volume 1, Issue 3, July-September 2023, Page No: 91-106
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2023: 3.733 معامل التأثير العربي (AIF) 2023: 0.63 ISI 2023: 0.383

درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي في ظل المتغيرات المجتمعية (دراسة ميدانية على عينة من مواطني مدينة مصراتة أنموذجًا)

د. مفتاح علي بالحاج الشويهدي *
قسم علم الاجتماع، الكلية الآداب، جامعة مصراتة، مصراتة، ليبيا

The Degree of Citizen Compliance with the Law and Social Penalties in Light of Societal Variables (A Field Study on a Sample of Citizens of The City of Misurata as an Example)

Moftah Ali Belhaj *
Department of Sociology, Faculty of Arts, University of Misurata, Misurata, Libya

*Corresponding author m.blhaj@art.misuratau.edu.ly *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2023-07-18 تاريخ القبول: 2023-09-02 تاريخ النشر: 2023-09-08

الملخص

يتمتع الانسان أيا كان نصيبه من الادراك والاختيار بحقوق عدة، بعضها يتولد من القوانين السائدة بالمجتمع، وبعضها يكتسبه لمجرد كونه انسانا والحق الطبيعي ليس منحة من أحد لأنه يعلو على القانون الوضعي. فهو يتمتع بمجموعة من الحقوق المقررة لحمايته في نفسه وحريته وماله وفي مساواته مع الاخرين في الكرامة وتكافؤ الفرص وكل الحقوق الاساسية التي تكفلها الدولة. فالعدالة تعد معيارا اخلاقيا ومحورا اساسيا في الحياة الاجتماعية تجعل المواطنين في حالة انصياع طوعي بإرادتهم.

وقد تبلورت الورقة بالكشف وراء اختلال الفعل الاجتماعي لأفراد المجتمع لمعرفة المنظومة الضابطة التي تتحكم في افعاله وتصرفاته حتى يتجه نحو الامتثال للمعايير والقيم السائدة التي بنظمها القانون والجزاء الاجتماعي ، لتحديد مدى الخلل الذي اصابه والرجوع به الى جادة الصواب. وانطلقت من السؤال: ما مدى درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي ومطابقة ذلك بالواقع المعاش بالمجتمع الليبي؟ كما اهتمت على رصد التفاوت في مقدار التغير الذي طراء على المجتمع وقياس بعض مظاهره التي سادت المجتمع .والهدف التعرف على الاسباب التي تدفع بالمواطن للامتثال للقانوني والجزاء الاجتماعي من عدمه. فهي دراسة وصفية تحليلية، يتجه التركيز نحو وصف طبيعة امتثال المواطن للقوانين والجزاء الاجتماعي وانعكاسه على الاستقرار بالمجتمع ، متخذا من المواطنين القاطنين ببعض محلات مدينة مصراتة انموذجا باستخدام المسح الاجتماعي بالعينة.ولتقديم صورة واقعية لتحليل البيانات، تم استخدام التكرارات والنسب المئوية، الوسط المرجح والوزن المئوي، لتقدير الأهمية النسبية لفقرات مقياس التدرج الخماسي لطبيعة العلاقات الاجتماعية.

وعند مناقشة النتائج. أن أغلب مفردات العينة تقع في الفئة العمرية من (31- 40) وأغلبهم حاصلين الشهادة الثانوية الشهادة الجامعية، وان الصفة الغالبة متزوجين وينتمون إلى أسر نووية كبيرة الحجم، بخلفية حضرية متشابهة بمستويات اقتصادية متوسطة أو منخفضة .

كما تشير نتائج الاهمية النسبية لمقياس درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي بالمجتمع. أن التقلبات السياسية وتعدد الحكومات، وغياب الجهات الضبطية للرقابة وضعف الارتباط بالقبيلة لم تحدث آثار اجتماعية ضاربة حتى الان. ويمكن أن يتجنبها عن طريقة سياسة الاستقرار وخاصة الاقتصادي،

ولو الاستقرار النسبي لحماية المواطن. فالنظام الاقتصادي المستقر يسهم تحقيق العدالة الاجتماعية ويزداد احترام المواطن للقانون.

الكلمات المفتاحية: مفهوم القانون، القيم، الامتثال، الجزاء الاجتماعي، السلوك المنحرف.

Abstract

The paper was crystallized by revealing what is behind the imbalance in the social action of members of society, to find out the controlling system that controls its actions and behavior so that it moves towards compliance with the prevailing standards and values regulated by law and social punishment, to determine the extent of the defect that has afflicted it and to return it to the right path. It started from the question: To what extent is the citizen's compliance with the law and social penalties, and does this match the reality of life in Libyan society? It also focused on monitoring the disparity in the change that occurred in society and measuring some of the aspects that prevailed in society. The goal is to identify the reasons that push citizens to comply with the law and social punishment or not. It is a descriptive and analytical study. The focus is directed towards describing the nature of citizen compliance with laws and social sanctions and its impact on stability in society, taking citizens living in some shops in the city of Misrata as a model using a sample social survey. Frequencies, percentages, weighted mean, and percentage weight were used to provide a realistic picture of data analysis. To estimate the relative importance of the five-point scale items on the nature of social relations.

When discussing the results. Most of the sample members fall in the age group of (31-40) and most of them hold a high school diploma or a university degree, and the majority are married and belong to large nuclear families, with a similar urban background with medium or low economic levels.

The results also indicate the relative importance of measuring the degree of citizen compliance with the law and social sanctions in society. The political fluctuations, the multiplicity of governments, the absence of regulatory authorities for oversight, and the weak connection with the tribe have not had any drastic social effects so far. It can be avoided through a policy of stability, especially economic stability, even if it is relative stability to protect the citizens. A stable economic system contributes to achieving social justice and increasing citizen's respect for the law.

Keywords: The Concept Of LAW, Values, Compliance, Social Punishment, Deviant Behavior.

مقدمة:

يتمتع الانسان أيا كان نصيبه من الادراك والاختيار بحقوق عدة، بعضها يتولد من القوانين السائدة بالمجتمع، وبعضها يكتسبه لمجرد كونه انسانا والحق الطبيعي ليس منحة من أحد لا نه يعلو على القانون الوضعي. فهو يتمتع بمجموعة من الحقوق المقررة لحمايته في نفسه وحرته وماله وفي مساواته مع الاخرين في الكرامة وتكافؤ الفرص وكل الحقوق الاساسية التي تكفلها الدولة، ويرى توماس هوبز((ان العدالة، هي ان يفس الفرد بوعده ويلتزم بما تعاقد عليه، ومع ذلك له ان يتحلل إذا كان في عقده خسارة)) (الجوهري، 2010، 30). فالعدالة تعد معيارا اخلاقيا ومحورا اساسيا في الحياة الاجتماعية تجعل المواطنين في حالة انصياع طوعي بإرادتهم.

الإطار التصوري للمشكلة البحثية

تتبلور مشكلة الورقة البحثية في محاولة الكشف عن الاسباب التي تكمن وراء اختلال الفعل الاجتماعي لأفراد المجتمع الليبي لمعرفة المنظومة الضابطة التي تتحكم في افعاله وتصرفاته حتى يتجه نحو الامتثال

للمعايير والقيم السائدة التي بنظمها الجزاء الاجتماعي وقانون الدولة، وذلك لتحديد مدى الخلل الذي اصابه ومحاولة وضع مخطط علاجي له، للرجوع به الى جادة الصواب .كما تنطلق الورقة من فرضية مفادها: لا يمكن فهم ضبط العلاقات الاجتماعية السائدة بين الأفراد فيما بينهم وبين الأفراد والدولة الا بفهم النمط المثالي من قيم ومعايير ومؤشرات ضابطة من خلال الواقع الذي تنصهر فيه القيم وتتشكل فيه الافعال، التي يشربها الأفراد من الثقافة السائدة الموجهة للفعل الاجتماعي المتمثلة في العادات والتقاليد والدين والعرف الى جانب القانون.

وفي ضوء هذا السياق ضرورة رؤية طبيعة العلاقات السائدة لأفراد المجتمع فيما بينهم وعلاقتهم بالدولة في الواقع المعاش من خلال منظومة الثقافة المتعددة الابعاد التي تقتضي المعالجة وتبدأ من بالفرد وتنهي بالمجتمع ككل عبر مراحل متدرجة ومتلاحقة ومرتبطة بعضها ببعض كأجهزة ضابطة للقيم تبدأ بتربية الابناء وتهذيب افعالهم داخل الاسرة والمدرسة مرورا بمؤسسات المجتمع المتنوعة وتنتهي بالهيئات السياسية بالدولة .

وفي ضوء مما سبق يمكن صياغة السؤال الرئيسي التالي:
ما مدى درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي ومطابقة ذلك بالواقع المعاش بالمجتمع الليبي؟
ومن السؤال الرئيسي يمكن صياغة اسئلة فرعية :

- هل يتم امتثال المواطنين للقانون الجزاء الاجتماعي، والى أي مدى؟
- هل يفرز الواقع بالمجتمع الليبي مؤشرات ضابطة او مغايرة للامتثال القانوني والجزء الاجتماعي؟
- ما مدى تطبيق المخالفين (المنحرفين سلوكيا) للامتثال القانوني والجزاء الاجتماعي في عمليات الضبط، ايهما أكثر فاعلية؟
- ما هي ردود فعل أفراد المجتمع تجاه السلوك المنحرف، وهل هناك صفات تخلع عن بعض الاشخاص المنحرفين بغض النظر عن صفاتهم ومكانتهم الاجتماعية؟

الاهمية

- رصد التفاوت في مقدار التغير الذي طراء على المجتمع وقياس بعض مظاهر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي سادت المجتمع الليبي.

الاهداف

- التعرف على الاسباب التي تدفع بالمواطن للامتثال للقانوني والجزاء الاجتماعي من عدمه.
- الوقوف على الفعل الاجتماعي لدى المواطن الليبي بين التكامل والتضاد وايهما الأكثر شيوعًا.

المفاهيم والمصطلحات:

- مفهوم القانون: ((مجموعة القواعد تنظم العلاقات الاجتماعية وتحميها الدولة وتفرض احترام الناس لها)) (الجوهري ، واخرون،17،2010). ويعرفه التير((علاقة ضرورية تقوم بين متغيرين او أكثر، والعلاقة اما سببية او وظيفية)) (التير،2013 ،41).

التعريف الاجرائي للقانون: القانون ينظم جميع الحوادث او العلاقات المتماثلة، وهو محمي من قبل الدولة وتفرض على الناس احترامه بالجزاء الذي تنزله بمن يخالف احكامه.

- مفهوم القيم لغةً: القيمة واحدة القيم واصله الواو لأنه يقوم مقام الشيء، والقيمة :ثمن الشيء بالتقويم. وتقول:- تقاوموه فيما بينهم وإذا انقاد الشيء واستمرت طريقته فقد استقام لوجهه. (لسان العرب ،500، 1956)

- مفهوم القيم : إنها أحكام الاتجاهات نحو إدراك أهداف الجماعة فالقيم تحدد وتضفي الشرعية عن أهداف النسق وترشد الأشخاص الفاعلين أثناء أداؤهم لنشاطهم وتفاعلهم في الموقف وتحدد من ولاء الشخص

للدور إزاء الأدوار الأخرى.(جابر، 185،1991). ويعرفها (تالكوت بارسونز) هي عناصر موجهة للسلوك الثقافي ، والمعايير، أحكام اجتماعية مشتركة بين الناس، لتنظيم الأفكار، وتحدد ردود الأفعال وفرض أنماط السلوك في كل موقف اجتماعي))(إسماعيل، د.ت، 344)

- مفهوم الامتثال: استخدم (روبرت ميرتون) في كتابه النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي الصادر (1968) للإشارة الى تقبل الأفراد للأهداف الثقافية والوسائل المشروعة او المقبولة لتحقيق هذه الاهداف.

ومفهوم الامتثال السلوكي: ميل الفرد الى ان يجعل افعاله تلتزم بالمعايير السائدة بغض النظر عن معتقداته الشخصية. (الجوهري، 2010 ،331).

مفهوم الانحراف: نمطا من انماط انتهاك المعايير التي بحددها المجتمع.

- مفهوم الجزاء الاجتماعي: أي وسيلة يتم من خلالها فرض الامتثال للمعايير المقبولة اجتماعيا. والجزاءات قد تكون ايجابية (اثابة السلوك الذي يتوافق مع أكبر التوقعات) او سلبية (توقيع العقاب على مختلف صور الانحراف) وقد تكون رسمية - القوانين المقيدة للحرية- او غير رسمية - كالتوبيخ او العقاب اللفظي.

الدراسات السابقة.

1) دراسة الحوات، بعنوان التغير الاجتماعي وانماط التنمية. حيث يكشف في دراسته:

- ان ليبيا تنقل من مرحلة مجتمع بسيط يعتمد على نظام القرابة الى مجتمع مركب من حيث النواحي الاجتماعية والاقتصادي.
- ان ما يشهده المجتمع الليبي من تغير انما حدث نتيجة لقوى خارجية وداخلية تتراوح من ظهور النفط الى بزوغ الصفوة الاقتصادية والزراعية.
- ان ليبيا تعيش منذ تفجر النفط في مرحلة من التمايز والتخصص لا في داخل المنظمات التقليدية والجماعات، بل وفي ودود ونشوء جماعات جديدة ومنظمات ذات اهداف جديدة.
- ونتيجة لهذا التغير المفاجئ والنمو والتطور، لم يحدث تغير مماثل في قيم الناس (البناء القيمي) ولهذا يعكس الليبيون في سلوكهم خليطا من القيم والمعايير الحديثة والتقليدية.

2) دراسة الفتحلي، وبإطار مختلف اجري (الفتحلي) دراسة بهدف التركيز على مستقبل المساهمة السياسية في المجتمعات الريفية في ليبيا. وقد تضمنت دراسته الجمهور العادي وقادة التحديث، والقادة التقليديين، وحدد بعض الشروط التي تؤثر في اتجاهاتهم نحو المساهمة السياسية والقيادة .ومن اهم النتائج التي توصلت اليها.

- ان الجمهور الليبي ما زال يرتبط ارتباطا قويا بحياة القبيلة، والرموز الدينية، وانماط التنشئة الاجتماعية التقليدية.
- في داخل القادة، يختلف الارتباط بالروابط التقليدية من جماعة القادة الى جماعة اخرى، ففي داخل فئة القادة التقليديين لا زال الارتباط بالعقائد الدينية والنظام القبلي ما زال قائم ويؤثر في عملية التحديث.
- تنظر الصغيرة السن، وذات المستوى التعليمي المرتفع، والحضريين الى القادة التقليديين بصفتهم أقدر على التكفل بالمسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع من قادة التحديث.
- وبالمثل يظهر الأفراد المتدينون والمنتمون للحياة القبلية من ذوي الدخل الاقتصادي المنخفض اتجاها قويا نحو القادة التقليديين من ذوي الاتجاهات التقليدية. ويزداد التأييد للقادة التقليديين بين المسنين، والاقل تعليما، الريفيين والاشد تديناً (الهمالي ،1986 ،27،26).

الإطار النظري

بتطور المجتمعات البشرية من حرفة الجمع والتقاط، الى حرفة الصيد والقنص، ثم الرعي والزراعة والصناعة، رافق هذا التطور تكوينات او تجمعات بشرية على الجانب الاخر من القبيلة الى الامة الى تكوين الدولة. وتعد المعطيات الجغرافية من العوامل الاساسية التي لها اثر كبير في تحديد الخصائص العامة للدولة، فالموقع الجغرافي واهميته الاستراتيجية يعتبر مصدرا من مصادر الجانب التاريخي والسياسي للسكان، ويعد عامل رئيسي يحدد الملامح العامة للمعطيات البشرية من حيث النمو والتوزيع

والتركيبة الاجتماعية، التي يتولد نتيجة هذه المعطيات الحاجة الى الامن الجماعي، وتبرز الحاجة اليه عندما يستثمر الناس المقيمون باستمرار في ارض ما، ويحصلون على حاجتهم ، عندها يصبح لديهم شعور بضرورة الحفاظ والدفاع عن ملكيتهم المشتركة، امام اي خطر داخلي او خارجي، تتعرض له مصالحهم تدفعهم الى الترابط والتلاحم. ((فالخطر الخارجي المتأتي من مجموعات اخرى، يؤدي تاريخيا الى تماسك المجموعة المعنية، كما ان الخطر الخارجي الحقيقي او المزعوم، يولد ويضمن الحاجة الى الامة)) (علي،1989، 238).

1) الامتثال للقانون

تعد الدولة في الوقت الحاضر، المكون الاساسي للحفاظ على مصالح الأفراد وامنهم التي تتولد من خلالها التنظيم والنمط السياسي العالمي. وفي تعريف للدولة يخص العالم (هولاند): ((بانها مجموعة من الكائنات البشرية، تشغل اقليما معينا، وتسود فيه ارادة الاكثرية او ارادة طبقة محدودة من الاشخاص، بفعل قوة الاكثرية ضد اي عدد يعارضها من بينهم)) (وهب،1986،399) .

كما ان توفر الموارد بشكل عام لها دور فعال في قوة الدولة اقتصاديا، وبالتالي قوتها السياسية خاصة إذا كانت لديها القدرات البشرية الفاعلة على استغلال هذه الموارد وتوظيفها بما يقدم نهضة المجتمع وتقدمه من خلال تنمية شاملة.

ويشير المطلبي لمعنى الدولة بمعناها السياسي بانها، ((تشكل كوحدة سياسية لها حدود، تتكون من شعب تدير اموره الحكومة، التي تتمتع بالسيادة على الشعل والارض، كما تقوم بتنظيم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية وكذلك تتولى تنظيم العلاقات بين الدولة والعالم الخارجي)). (المطلبي واخرون،1990، 348)

ولما كان الامن السياسي والاستقرار الاقتصادي مرتبطان بأوضاع الدولة، وهذا الارتباط يعتمد على قدرة الدولة في حل الازمات التي تواجهها وتحق مصالح أفرادها على حساب استقرارها. فان حدوث اي صراعات بين أفرادها كثيرا ما تعطل تقدمه. وفي العقد الاخير من هذا القرن شهد المجتمع الليبي صراعات سياسية، نتج عنها حروب أكثر من مرة قد أثر على هيكل بنية المجتمع الليبي وثقافته، انعكست على قيمة وضوابط، كما شهد حالة من التغير الاجتماعي صاحبها تغير في كثير من المجالات كانتشار وسائل الاعلام استقطاب ثقافة وافدة مغايرة للثقافة الاصلية، بل وتهدم كثير من قيمه الدينة، وقد إثر ذلك في تشكيل ضروب السلوك حيث تبت ومواد اعلامية لا تتسق مع قيمه واهدافه المنوطة بعادته وتقاليده.

كما شهد تحولا كبيرا في الجانب الاقتصادي الى الرسمالية والانفتاح العالم وقد ادى هذا الى انسحاب بعض القيم التي تنادي بالجماعية والتضامن والتعاون والتحول تدريجيا الى القيم الرأسمالية التي تحت على الفردانية والمصلحة الذاتية، اذت الى ظهور مفاهيم جديدة متعلقة بالكسب السريع على حساب اخلاقيات المهنة دون الحرص على اتقان العمل وتجويده، وقد ادى هذا الى حدوث حالة من التسيب والفساد في اغلب المؤسسات والهيئات والشركات المهنية وهذا من شانه ان يؤثر سلبا على المواطن.

كما ان التغير الذي يمر به المجتمع، هو في الواقع المعاش تغير متأرجح وغير متناسق، بل هو مختل، فهو لا يسير بخطى متناسقة وذلك بسبب اختلال الهياكل السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية. نتج عن ذلك جملة من المشكلات التي يعاني منها أفراد المجتمع مثل انخفاض الدخل لبعض شرائح المجتمع مقابل ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة في ظل تجارة السوف الحرة وعدم تحقيق الموازنة بين الدخل والانفاق حتى في متطلبات الحياة الاساسية.

إن من شان هذه الازمات التي يمر بها المجتمع ان تمارس ضغوطا على الأفراد، كثيرا ما تحدث فوضى في الافعال التي ترفض الامتثال للقوانين الدولة والخوف من الجزاء الاجتماعي المتجه وعدم الالتزام بها مع ضعف بالقيم السائدة، وانحراف افعال الأفراد عن مسار القيم وحدوث تنشئة الفعل

المنحرف، مع غياب الاجهزة الضابطة في تطبيق القوانين على المنحرفين. ((المجتمع كيان مركب يتكون من مجموعة من الاجهزة الضابطة رسمية وغير رسمية، تبدو في صورتها كأنها وحدات متراصة تنظمها العلاقات بين المدخلات والمخرجات، وهي جميعها تعمل في إطار تفاعلي دينامي من اجل تحقيق التوازن والاستقرار داخل المجتمع)) (عبد الحميد،170،2010).

ويرى التير انه: ((يفترض في المجتمع الحديث وجود قوانين تنظم مختلف علاقات الفرد بغيره من الأفراد، وعلاقاته بمختلف مؤسسات ومنظمات المجتمع، وعلاقاته بالكيانات الكبيرة المرتبط بها من دين الى وطن الى مجال اوسع . ولكن الشخصية تعني تطويع المواد القانونية لرغبات الفرد وللظروف التي يكون فيها. عندما يخضع الفرد للقانون فسيحترمه ويخضع بدرجة عالية من الرضا لما تنص عليه المواد القانونية حتى ولو تسبب له ذلك في خسارة مادية او معنوية . كما يكون مستعدا لتطبيق القانون إذا كان يحتل موقعا يسمح له باتخاذ قرارات تؤثر في حياة الاخرين، على الجميع بالتساوي بغض النظر عن طبيعة العلاقة مع كل منهم))(التير، 2013 ،66)

كما يرتبط معنى القانون بصورة اساسية بعمليات التغير والتحديث في نمط وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والدولة.((وتعتبر موافقة الدولة عملية اساسية للاعتراف بالقوانين وتنفيذها ،اما إذا أهمل تنفيذ القوانين في بعض الاحيان ، فان ذلك يرجع الى درجة العلاقة المتبادلة بين السلطة التشريعية والقضائية والسياسية ، ونوعية رد الفعل المجتمعي لعدد من القوانين وعدم تنفيذها في بعض الاحيان))(عبد الرحمن، وجابر، 10،2008).

وقد استخدم، (ميرتون) للإشارة الى تقبل الأفراد الوسائل المشروعة او المقبولة لتحقيق الاهداف. ويعد الامتثال، ميل الفرد الى ان يجعل افعاله تلتزم بالمعايير السائدة بغض النظر عن معتقداته الشخصية.(الجوهري ،331،2010). ويعد تعريف عالم الاجتماع (هوبل Hoebel) حيث يحدد القانون باعتباره والمعيار الاجتماعي القانوني إذا قوبل اهماله او كسره في كل الحالات بالتهديد او في الحقيقة بتطبيق القوة البدنية بواسطة فرد او مجموعة لها امتياز معترف به اجتماعيا لفعل ذلك)) (عبد الرحمن ، وجابر، 11،2008)

2) الجزاء الاجتماعي.

يعد الجزاء الاجتماعي، وسيلة فرض الامتثال للمعايير المقبولة اجتماعيا. والجزاءات قد تكون ايجابية، اثابة السلوك الذي يتوافق مع التوقعات، او سلبية توقيع العقاب على مختلف صور الانحراف ، وقد تكون رسمية القوانين المقيدة للحرية او غير رسمية كالتوبيخ او العقاب اللفظي.((لذلك يهتم أفراد كل مجتمع بتطوير نظام للرقابة الاجتماعية متضمنا انواع من العقوبات كفيلة بردع المنحرفين وبإرجاعهم الى الطريق السوي، او تخليص المجتمع من شرورهم بسجنهم او بإقصائهم او اعدامهم)) (التير، 1992، 96)

((تميزت مجتمعات ما قبل الصناعة، خصوصا البسيطة وغير المجزأة منها ،التي تقوم على اساس القبيلة او العشيرة ، بوجود نماسك الالي ، ففي مثل هذه المجتمعات ، وضعت القوانين على اساس الاجماع الكلي المسيطر وغير المكتوب لكنه – الضمير الجمعي – وقد كان الأفراد متماثلين في الجوانب الاخلاقية والسلوكية ، وقد نجم عن هذا المتماثل ، تماسك اجتماعي وتوحّد في ضمائر الأفراد ، وكان اليا بسبب سيادة الضمير الجمعي)) (هاريسون، 17،1998)

((القبيلة كفاعل اجتماعي في ليبيا نجدها تتكون من أسر يرتبط بعضها ببعض بأصل واحد (أب أو جد)؛ أي ما يعرف بالأسرة الممتدة، وترتبط مجموعة من هذه الأسر الممتدة عالقات مصاهرة تنتج منها عشيرة، ومن مجموعة العشائر ّ المرتبط بعضها ببعض يتكون البطن، ومن مجموعة البطون تتكون القبيلة. وإذا ّسلطنا الضوء على أهم مسارات التفاعل الاجتماعي داخل هذه التركيبة، وجدنا بتراتبية الوحدات التي ذكرناها : أن درجة قوتها أو ضعفها تتصل اتصالً مباشر - الأسرة النووية ، والأسرة الممتدة ، والعشيرة

، والقبيلة- فلو سلطنا الضوء على حالة من حالات التأييد أو الالتزام أو الولاء مثًل، لوجدنا أن قوة كل واحدة منها لدى الفرد ترتبط بمدى قربه من هذه الوحدات أو بعده منها. فأقوى درجات ولاء الفرد تكون إلى أسرته الصغيرة، ثم الممتدة، ثم العشيرة، ومن بعد القبيلة. الشيء نفسه)) (التير، 2020، 40 ،41) فالتنظيم الاجتماعي لأفراد القبيلة غير الرسمي وقوة علاقتهم بعضهم ببعض ، يمنح اعضاء القبيلة الاطمئنان النفسي والاستقرار الاجتماعي .

((واتصفت الحياة الاجتماعية العربية بالعلائق الرحمية التي تقدم معطيات ايجابية وعلاجية ونفسية واجتماعية في آن واحد، فالفرد العربي لا يشعر بالغربة او الانعزال الاجتماعي، طالما عاش ضمن النسيج العلائقي القيمي المترابط، فهذا اساس وظيفة لعلائق اجتماعية، التي تبحث عنها المجتمعات الصناعية الرأسمالية، لتوفيرها للأفراد الذين فقدوها بسبب سيادة التكنولوجي والمادة على علائقه الاجتماعية.)) (عمر،1991، 242).

وتشكل القبيلة او النظام القلبي المفتاح الرئيسي تركيبة المجتمع الليبي الاساسية للسكان. السياق البنائي لواقع الضبط الاجتماعي من الامتثال للدولة والجزاء الاجتماعي. ((يقيل المنتمون الى قبيلة بنظام التراتبية الذي يحدد العلاقات بين الاسر والعشائر ، ويبين ما لكل فريق من حقوق وما عليه من واجبات. كما يكون واضحا امام الاعضاء من له حق الدخول تحت مظلة الجماعة ومن لا يحق له ذلك بعبارة اخرى، يشترك اعضاء القبيلة في شعور عام بما لهم من تراث او افعال بارزة ، كما يمكن كل واحد ان يفاخر بالإنجاز الذي قام به أحد أفراد القبيلة، وينظر اليه كأنه انجازه هو)) (التير، 2014 ، 108)

وهذا يعتمد بصورة مباشرة في ذوبان شخصية الفرد في شخصية القبيلة حيث لم يكن الفرد مستقلا، بل بأسرته الكبيرة او ما يعرف بالقبيلة التي ينتمي اليها، التي تعني بتنظيم شؤونه الخاصة والعامة المتضمنة جميع الضوابط الاجتماعية من حقوقه وواجباته وامتيازاته التي تخدم مصالح القبيلة بالوقت نفسه.((فالناس يشاركون بشكل فعال في صنع تاريخهم، فهم يعملون لهدف. ومع ذلك فان نتائج افعالهم ليست بالضرورة من اختيارهم الشخصي ، فهم مكبلون بكل انواع القيود الاجتماعية. وهذا يصدق على بلدان العالم الثالث)) (هاريسون 1998، 146).

((ان قوة الولاء القبلي ساهمت بنصيب في عرقلة، بل وتخريب بعض برامج تحديث المجتمع . فعندما يتقدم الولاء عن الكفاءة لا يتوقع ان يحدث في المجتمع تحديث اجتماعي او تحديث سياسي)) (التير ، 2013، 65).

((ان انتشار نمط السلوك الذي توجهه وتتحكم فيه الولاءات القبلية لا يمكن الفرد من اكتساب خصائص الشخصية الحداثية، بمعنى ان القبيلة تعمل لعرقلة انتشار الحداثة في المجتمع، وعليه يرجع السبب الاهم في تعثر مسيرة الحداثة في المجتمع الليبي لقوة ولاء الفرد للقبيلة، بحيث لم تتطور لديه خاصية الاستقلال في القرار ونمو الشعور بالفردانية)). كما يرى التير ان:((ان قوة الولاء القبلي ساهمت بنصيب في عرقلة ، بل وتخريب بعض برامج التحديث في المجتمع ، فعندما يتقدم الولاء على الكفاء لا يتوقع ان يحدث في المجتمع تحديث اجتماعي او تحديث سياسي)) (التير، 2014، 108- 114).

3) السلوك المنحرف.

ويعد الانحراف، كنمط من انماط انتهاك المعايير التي يحددها المجتمع. قد يصل بالفرد الى((درجة الاستهتار بجميع القيم الاساسية مقترفا أكبر الآثام وأرذل الافعال، ضاربا بكل قيمه انسانية عرض الحائط))(التير ،1992، 96). وهذا كثير ما يكون معوق في قيام علاقات اجتماعية بين أفراد المجتمع تتماشى مع ثقافته ومع قيمه السائدة كما يشير التير ايضا في هذا السياق ((لقد عرف الانسان منذ الازل انماطا للسلوك المنحرف، وحاول المفكرون والفلاسفة والزعماء السياسيون في كل عصر تفسير ظاهرة

الجريمة، والبحث عن اسباب السلوك الاجرامي ووضع القواعد والتعليمات والقوانين لمحاربة الجريمة والحد من انتشارها))(التير،63،2013).

وبشير التعريف القانوني للجريمة،((انها عبارة عن نوع من التعدي المتعمد على القانون الجنائي، يحدث بلا دفاع او مبرر وتعاقب عليه الدولة))(عبد الرحمن، وجابر، 2008 ،65). فالجريمة بهذا المعنى الى كل فعل مقصود ومتعمد يخالف اوامر القانون بدون مبرر او عذر شرعي لفعله. ولا شك ان السلوك المنحرف يختلف من ثقافة الى اذ المعايير التي تحدد السلوك المنحرف ليست واحدة في الثقافات المختلفة . فالأفعال المقبولة في ثقافة معينة، قد تعتبر افعال اجرامية في ثقافة اخرى.

((صحيح ان الدين لا يتغير كما تتغير ظروف المعيشة من اقامة الى ومأكل، وانشطة، واستعمال، وأدوات. وصحيح ان الدين الاسلامي دين صالح لكل زمان ومكان لكن يفترض ان يحافظ الشخص على الواجبات الدينية، وان تعكس انماط سلوكه الاخلاق التي حضت عليها تعاليم الدين)) (التير، 2014 ، 217).

بعض النظريات المفسرة للورقة البحثية

- نظرية التحليل النفسي: ترى مدرسة التحليل النفسي، أن عملية اكتساب الأخلاق والقيم، تبدأ مند مرحلة الطفولة المبكرة، حيث يكتسب الطفل أناة الأعلى، من خلال التوحد مع الوالدين، إذ يقوم الوالدان بدور ممثلي النظام، فهما يعلمان الطفل القواعد الأخلاقية، والقيم التقليدية، والمثل العليا للمجتمع الذي يتربى فيه الطفل. ويتم ذلك عن طريق استحسان الطفل عندما يفعل ما يجب عليه أن يفعله، وإبداء عدم الرضا والانزعاج، عندما يخطئ فيما يجب أن يفعل. ومن هنا يتكون لدى الطفل نظام من القيم والقواعد الأخلاقية المتمثلة بالمحتويات والمرغوبات، فيكون ما أسماه (فرويد) بالانا الأعلى، وهو يقابل ما يسمى بالضمير.
- النظرية السلوكية: يرى أصحاب النظرية السلوكية، أن عملية اكتساب القيم تتم عن طريق التعزيز الايجابي والتعزيز السلبي، ويتعاملون مع القيم على أنها إما ايجابية وإما سلبية، كما أنها ليست أكثر من استنتاجات من السلوك الظاهر للفرد. وينظر السلوكيون إلى القيم كسلوك يتم اكتسابه نتيجة عملية تفاعل المتعلم مع المثيرات البيئية وتعزيز استجاباته لها، فمن الممكن أن يتعلم الفرد السلوك المرغوب فيه، والسلوك غير المرغوب فيه، اعتماداً على مبادئ التعلم ذاتها، القائمة على تدعيم الاستجابات وتعزيزها، والسلوك الأخلاقي يتعلم ويكتسب بالطريقة ذاتها التي يكتسب فيها أي سلوك أخر، وذلك عن طريق التعلم الاشتراطي.
- نظرية المعرفة: تنظر المدرسة المعرفية التطورية إلى اكتساب القيم على أنها عملية إصدار أحكام، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنمو التفكير عند الطفل واكتساب القيم في نظر هذه المدرسة ليس محاكاة لنموذج اجتماعي أو تكيف للسلوك الأخلاقي، بمقتضى المثيرات البيئية، أو الإذعان لقواعد معينة، وإنما تؤكد أن الخلق ينشأ من محاولة الفرد تحقيق التوازن في علاقاته الاجتماعية، وقدرته العقلية.

ويعتبر (بياجيه) من أوائل رواد هذه المدرسة، فقد أبدى اهتماماً في بعض دراساته بنمو حكم الطفل الأخلاقي، وطريقته في التفكير حول الأسئلة التي تتعلق بالصواب والخطأ وفهمه للقوانين الاجتماعية.

الاجراءات المنهجية

نوع الدراسة، يمكن تصنيفها منهجيا على أنها دراسة وصفية تحليلية، فالتركيز يتجه نحو وصف طبيعة امتثال المواطن للقوانين والجزاء الاجتماعي وانعكاسه على الاستقرار بالمجتمع الليبي، متخذا من المواطنين القاطنين ببعض محلات مدينة مصراتة نموذجا باستخدام المسح الاجتماعي بالعينة.

اداة جمع البيانات. لجأ الباحث إلى استخدام أسلوب المعاينة لجمع البيانات لاستيفاء المعلومات حول موضوع الاهتمام، باستخدام أداة جمع البيانات، استمارة المقابلة المقننة وذلك بالاتصال الشخصي القائم

على التفاعل وجها لوجه مع المبحوث (مواطن ليبي)، وقد طورت المقابلة من خلال أسئلة أعدت سلفا قبل بداية المقابلة وفق معايير وشروط محددة، تمثلت في جانبين، الجانب الأول المعلومات الأولية تتعلق بالنوع والعمر، والمستوى التعليمي والسكن وملائمته، والدخل وكفايته والخلفية الحضارية، اما الجانب الثاني، فقد تمثل في قياس درجة الامتثال المواطن للقوانين والجزاء الاجتماعي بين التكامل والتضاد، وعلاقة ذلك بالفعل الاجتماعي لدا المواطن حيث شكل هذا الجانب (40) فقرة على مقياس تدرج خماسي.

عينة البحث وحجمها: تركزت وحدة الاهتمام والتحليل في مجالها البشري على عينة عرضية قوامها(120) مفردة من أفراد المجتمع، حسب مجالهم المكاني موزعين بالتساوي على أربع(04) محلات بواقع ثلاثون (30) مفردة لكل محلة، بمدينة مصراتة حسب التصنيف الإداري للمحلات (شهداء الرميلة، زاوية المحجوب، كرزاز، قصر احمد) ليعكس التباين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين أفراد العينة مما يجعل هذه الطريقة أكثر اقترابا من الواقع الفعلي. مع العلم بان محلة(شهداء الرميلة) تقع وسط المدينة، ومحلة(زاوية المحجوب) تقع ضواحي المدينة بالجانب الغربي، ومحلة (كرزاز) تقع في الجهة الشرقية من المدينة، ومحلة (قصر احمد) من الجهة الشمالية.

وعند جمع الاستمارات وفرزها تبين انه يوجد(01) استمارة فاقد في المردود، وعدد (02) استمارتان لا تصلح لعملية التحليل نتيجة ترك المبحوث أكثر من (25%) من فقرات الاستبانة بدون اجابة، بحيث أصبح العدد النهائي للاستمارات (117) استمارة. ويمثل المجال الزماني للبحث اواخر شهر ديسمبر عام 2022 م .

اما بشأن الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم استخدام النسب المئوية للكشف عن وجود تباين في خصائص المتغير، والمتوسط الحسابي المرجح ، والوزن المئوي، لبيان أهمية فقرات المقياس.

تحليل وعرض النتائج وتفسيرها:

الأهمية النسبية لمقياس درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي جدول يبين توزيع مفردات العينة والوسط المرجح والوزن المئوي

جدول (1): مقياس التدرج الخماسي لطبيعة درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي.

الفقرات	بدرجة كبيرة جدًا		بدرجة كبيرة		بدرجة لحد ما		بدرجة قليلة		بدرجة قليلة جدًا		الوسط المرجح	الوزن المئوي
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
2.عدم الاستقرار السياسي وتعاقب الحكومات في عدم تطبيق القوانين.	117	%100	0	%00	0	%.00	0	%.00	0	%.00	500	100.0
6. سيطرة جماعات مسلحة على مفاصل الدولة مصدر ازعاج المواطن.	115	98.3 %	2	%1.7	0	%.00	0	%.00	0	%.00	498	99.6
1.ضعف الجهات الضبطية اعطت الفرصة للعبث بتطبيق القوانين.	115	98.3 %	1	0.85 %	1	0.85 %	0	%.00	0	%.00	4.97	99.4
33.عدم وجود رقابة لحماية المستهلك ساهمت في عدم احترام القانون.	114	97.4 %	1	0.85 %	2	%1.7	0	%.00	0	%.00	4.95	99.1
15. اعتقد الجانب السياسي والاستقرار الاقتصادي مرتبطان بتطبيق القوانين..	113	96.5 %	2	%1.7	2	%1.7	0	%.00	0	%.00	4.95	98.9
7 .الشعور بعدم تطبيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين.	113	96.5 %	2	%1.7	1	0.85 %	1	0.85 %	0	%.00	4.94	98.8

97.7	4.88	%0.85	1	0.85 %	1	%1.7	2	%1.7	2	94.8 %	111	21- عدم حصول المواطن على حقوقه من الخدمات العامة.
95.6	4.87	%0.85	1	%1.7	2	%1.7	2	0.85 %	1	94.8 %	111	4.النخب السياسية في هرم الدولة لا تعمل على استقرار المجتمع.
97.7	4.88	%.00	0	%1.7	2	%1.7	2	%2.5	3	94.0 %	110	26. تعدد الانتماءات والتبعية للخارج يضعف التوافق الاجتماعي بالمجتمع.
96.6	4.83	%0.85	1	%1.7	2	%1.7	2	%1.7	2	94.0 %	110	17 تحقيق التنمية في مختلف المناطق يساعد على استقرار المجتمع
96.5	4.82	%1.7	2	%2.5	3	0.85 %	1	0.85 %	1	94.0 %	110	8. تحسين تقديم الخدمات العامة يعزز في تطبيق القانون .
96.5	4.82	%1.7	2	0.85 %	1	%1.7	2	%3.4	4	92.3 %	108	9- كثرة الارتباط بالقبيلة تكلف الفرد تحمل اعباء كثيرة.
96.4	4.82	%1.7	2	%1.7	2	0.85 %	1	%4.2	5	91.4 %	107	12.اجتماعات القبيلة لم تعد مناسبة لهذا العصر.
95.7	4.78	%2.5	3	%1.7	2	1.7	2	205 %	3	91.4	107	13. يعجز بعض المواطنين توفير رغبات أسرهم الضرورية.
95.7	4.78	%1.7	2	%1.7	2	%2.5	3	%4.2	5	89.7 %	105	19. عدم تطبيق القوانين غالبا ما تعرقل مصالح الناس..
95.2	4.76	%0.85	1	%1.7	2	%4.2	5	%6.8	8	96.3 %	101	25. أصبح المواطن لا يثق بقرارات الدولة .
94.1	4.70	1.7	2	%1.7	2	%5.1	6	%6.8	8	84.6	99	5.اعتقد ان العلاقات بين أفراد القبيلة علاقات هشة لا تؤثر على افردها.
92.3	4.61	%2.5	3	%4.2	5	%4.2	5	%6.8	8	82.0 %	96	28-الازمات المالية المتكررة. جعلت المواطن لا يلتزم بالقوانين النافذة
91.2	4.56	%2.5	3	%4.2	5	6.0	7	%8.5	10	78.6 %	92	22.أغلب المواطنين يشتكون من سوء الاحوال المعيشية.
90.9	4.54	%1.7	2	%6.0	7	%6.8	8	%6.8	8	78.6 %	92	24. لا اهتم بحضور اجتماعات القبيلة والانتماء لها.
90.0	4.50	%0.0	0	%8.5	10	%9.4	11	%5.1	6	76.9 %	90	27 هناك اخبار متضاربة جعلت المواطن لا يهتم بما تنشره.
89.4	4.47	%2.5	3	%4.2	5	%7.6	9	10.2 %	12	74.3	87	10.من الصعب ان تردع القبيلة المنحرفين من ابنائها.
88.2	4.41	%6.0	7	6.0	7	%4.2	5	%9.4	11	74.3 %	87	18. لا اسمح بتدخل أحد من القبيلة في شؤوني الخاصة.
88.0	4.40	%3.4	4	%6.8	8	%6.8	8	11.1 %	13	71.7 %	84	20.انشغال المواطن بتوفير حاجياته جعلته غير مهتم بالقبيلة.
86.4	4.32	%5.1	.6	%6.0	7	%8.5	10	11.9 %	14	68.3 %	80	29. العلاقة بين أفراد القبيلة هشة وغير قوية كل فرد على حاله.
83.6	4.18	%6.0	7	%8.5	10	%7.6	9	%9.4	11	68.3	80	16.قيام البعض بسلوك منحرف دون رادع ساهم الخروج عن القانون.

23. المصالح المشتركة بين الأفراد جعلتهم يخالفون القوانين.	77	65.8 %	10	%8.5	10	%8.5	13	11.1 %	7	%6.0	4.17	83.4
11. مخالفة القانون لدا البعض لمصلحة شخصية امر عادي.	75	64.1 %	12	10.2 %	12	10.2 %	10	%8.5	8	%6.8	4.07	82.5
36.لا يوجد ارتباط بين أفراد القبيلة يسعى لتقويم المنحرفين وتوجههم.	74	63.2 %	11	%9.4	10	%8.5	12	10.2 %	10	%8.5	4.08	81.8
35.ليس هناك أي دور للقبيلة على الأفراد المنحرفين سلوكيا.	74	63.2 %	12	10.2	9	%7.6	12	10.2 %	10	%8.5	4.09	81.5
0الطابع السائد تحقيق المصالح ولو مخالفا للقانون والجزاء الاجتماعي.	71	60.6 %	14	11.9	13	11.1 %	8	%6.8	11	%9.4	4.07	81.5
14. بعض الأفراد يحرصون لتحقيق مصالحهم حتى بشراء دمم الناس.	69	58.9 %	14	11.9	16	13.6 %	8	%6.8	10	%8.5	4.05	81.1
30.بعض الأفراد لا يلتفتون لتأنيب الضمير إذا ارادوا ان يحقق أهدافهم.	67	57.25	12	10.2 %	15	12.8 %	13	11.1 %	10	%8.5	3.96	79.2
31. يعتقد البعض ان خدمة الغير بدون مقابل نوع من الغباء.	61	52.1 %	12	10.2 %	16	13.6 5	11	%9.4	17	%14.5	3.76	75.2
34 فقدان الثقة أصبح البعض لا يهتم بما ينشر من اخبار سياسية.	58	49.5 %	11	%9.4	18	15.3 %	18	15.3	12	%10.2	3.72	74.5
40. في الغالب أصبح المواطن لا يفكر الا في نفسه واسرته .	58	49.55	9	%7.7	21	17.9 %	17	14.5 %	12	%10.2	3.71	74.2
37. من حق الموظف مساعدة الغير ولو كان مخالفا للقانون.	54	46.1 %	9	%7.7	20	17.0 %	19	16.2 %	15	%12.8	3.58	71.6
03.الاغلب لا يسمحون لأعيان لقبيلة بالتدخل في شؤونهم .	46	39.3 %	11	%9.4	25	21.3 %	19	16.2 %	16	%13.6	3.44	68.8
39.الكثيرون قرارات اعيان القبيلة لا تهمهم اطلاقا.	46	39.3 %	8	%6.8	30	25.6 %	18	15.3	15	%12.8	3.44	68.8
38.احترام مبدا الصداقة بين أفراد المجتمع ضعيف جدًا هذه الأيام .	30	25.6	8	%6.8	40	34.5 %	20	17.0 %	19	%16.2	3.08	61.7
32 يشعر البعض بأنهم أصبحوا غرباء داخل المجتمع.	29	24.7 %	6	%5.1	42	35.8 %	18	15.3 %	22	%18.8	3.01	60.3

التعليق على الجدول

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أن الفقرة (02) في المقياس والتي تنص على: **عدم الاستقرار السياسي وتعاقب الحكومات في عدم تطبيق القوانين** ، من أكثر الفقرات شيوعا وتأتي في المرتبة الأولى على مقياس التدرج الخماسي لدرجات مقياس درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي بين التكامل والتضاد (بدرجة كبيرة جدًا) وبلغ وزنها المئوي (100.0%) كما شكلت نسبة (100.0%) بدرجة كبيرة جدًا مقابل نسبة (0.0 %) بدرجة قليلة جدًا.

تليها الفقرة (06) التي تنص: **سيطرة جماعات مسلحة على مفاصل الدولة مصدر ازعاج المواطن** ، حيث بلغ وزنها المئوي (99.6%) وشكلت أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لمقياس درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي بين التكامل والتضاد (بدرجة كبيرة جدًا) (99.6%) مقابل أقل نسبة على نفس المقياس بدرجة قليلة جدًا (0.0%).

وتأتي في المرتبة الثالثة الفقرة (01) على: **ضعف الجهات الضبطية اعطت الفرصة للعبث بتطبيق القوانين.** بوزن مئوي بلغ (99.4%) وشكلت أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لمقياس درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي بين التكامل والتضاد (بدرجة كبيرة جدًا) نسبة (99.3%) مقابل أقل نسبة على نفس المقياس بدرجة قليلة جدًا (0.0%).

وتأتي في المرتبة الرابعة الفقرة (33) التي تنص على:**(.عدم وجود رقابة لحماية المستهلك ساهمت في عدم احترام القانون)**، بوزن مئوي (99.1%). أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لمقياس درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي بين التكامل والتضاد (بدرجة كبيرة جدًا) نسبة (99.4%) مقابل أقل نسبة على نفس المقياس بدرجة قليلة جدًا (0.0%).

كما تأتي في المترتبة الخامسة الفقرة (15) التي تنص على: **الاعتقاد بان الجانب السياسي والاستقرار الاقتصادي مرتبطان بتطبيق القوانين** بوزن مئوي (89.9%). وشكلت أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لدرجات لطبيعة العلاقات الأسرية بدرجة كبيرة جدًا (96.5%) مقابل أقل نسبة على نفس المقياس بدرجة قليلة جدًا (0.0%) .

وتأتي في المرتبة السادسة الفقرة 0721) التي تنص على: **الشعور بعدم تطبيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين.، بوزن مئوي (98.8%)** وشكلت أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لدرجات لطبيعة العلاقات الأسرية بدرجة كبيرة جدًا نسبة (96.5%) مقابل أقل نسبة على نفس المقياس بدرجة قليلة جدًا (0.0%).

وتساوت الفقرتين: الفقرة (21) التي تنص**- عدم حصول المواطن على حقوقه من الخدمات العامة.** والفقرة (04) التي تنص على: **النخب السياسية في هرم الدولة لا تعمل على استقرار المجتمع على التوالي.** بوزن مئوي (97.7%). حيث شكلت الفقرتين أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لدرجات لطبيعة العلاقات الأسرية بدرجة كبيرة جدًا نسبة (94.8%) مقابل أقل نسبة على نفس المقياس بدرجة قليلة جدًا (0.85%).

كما تأتي في المرابة الثامنة الفقرة (26)التي تنص على: **تعدد الانتماءات والتبعية للخارج يضعف التوافق الاجتماعي بالمجتمع.** بوزن مئوي (97.7%) وشكلت أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لدرجات لطبيعة العلاقات الأسرية بدرجة كبيرة جدًا (94.0%) مقابل أقل نسبة المقياس بنفسه درجة قليلة جدًا (0.0%).

تليها في الترتيب الفقرة (17) التي تنص على: عدم **تحقيق التنمية في مختلف المناطق الذي يساعد على استقرار المجتمع** بوزن مئوي (96.6%) وشكلت أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لدرجات لطبيعة العلاقات الأسرية بدرجة كبيرة جدًا (94.0%) مقابل أقل نسبة على نفس المقياس بدرجة قليلة جدًا (0.85%).

تليها الفقرة (08) **التي تنص على. تحسين تقديم الخدمات العامة يعزز في تطبيق القانون .** بوزن مئوي (96.5%). وشكلت أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لدرجات لطبيعة العلاقات الأسرية بدرجة كبيرة جدًا (94.0%) مقابل أقل نسبة على نفس المقياس بدرجة قليلة جدًا (1.7%).

تليها في الترتيب تنازليا، الفقرة (09)، التي تنص على**- كثرة الارتباط بالقبيلة تكلف الفرد تحمل اعباء كثيرة.** التي بلغ وزنها المئوي (96.5%) شكلت أعلى درجة على مقياس التدرج الخماسي لدرجات طبيعة للعلاقات الأسرية بدرجة كبيرة جدًا نسبة (92.3%) مقابل أقل نسبة على نفس المقياس بدرجة قليلة جدًا(1.7%).

تم تأتي الفقرة (12) والتي تنص: **.اجتماعات القبيلة لم تعد مناسبة لهذا العصر.** بوزن مئوي بنسبة (96.4%) شكلت بدرجة كبيرة جدًا نسبة (91.4%) وبدرجة قليلة جدًا (1.7%).

وجاءت الفقرة (13) التي تنص: **يعجز بعض المواطنين توفير رغبات أسرهم الضرورية..** بوزن مئوي (95.7%) حيث شكلت بدرجة كبيرة جدًا بنسبة (91.4%) وبدرجة كبيرة بنسبة (2.5%)، بدرجة إلى حد ما بنسبة (1.7%) وبدرجة قليلة بنسبة (1.7%) وبدرجة قليلة جدًا بنسبة (2.5%).

كما أن الفقرة (19) التي تنص على: **عدم تطبيق القوانين غالبا ما تعرقل مصالح الناس..**، بوزن مئوي (95.7%) وشكلت بدرجة كبيرة جدًا بنسبة (89.7. %) وبدرجة قليلة جدًا بنسبة (1.7%).

تليها لفقرة رقم (25) التي تنص:**أصبح المواطن لا يثق بقرارات الدولة.** بوزن مئوي (95.2%). التي تشكل بدرجة كبيرة جدًا بنسبة (96.3%) وبدرجة قليلة جدًا بنسبة (0.85%) وهذا مؤشر على ان غياب الثقة تدفع المواطن الى عدم احترام القانون.

جاءت الفقر (05) التي نصها: **اعتقد ان العلاقات بين أفراد القبيلة علاقات هشة لا تؤثر على افردها.** بوزن مئوي (91.4%) حيث شكلت بدرجة كبيرة جدًا نسبة (84.6%) وبدرجة قليلة جدًا نسبة (1.7%).

تليها الفقرة (28) تنازليا التي تنص **الازمات المالية المتكررة. جعلت المواطن لا يلتزم بالقوانين النافذة.** بوزن مئوي (92.3%) وشكلت بدرجة كبيرة جدًا نسبة (82.0%) وبدرجة قليلة جدًا نسبة (2.5%).

تليها الفقرة (22) التي فحواها: **أغلب المواطنين يشتكون من سوء الاحوال المعيشية.** بوزن مئوي (91.2%) وشكلت بدرجة كبيرة جدًا نسبة (78.2%) وبدرجة قليلة جدًا نسبة (2.5%).

تليها الفقرة (24) التي فحواها: **. الكثيرون لا يهتمون بحضور اجتماعات القبيلة والانتماء لها..** بوزن مئوي (90.9%) وشكلت بدرجة كبيرة جدًا نسبة (78.6%) وبدرجة قليلة جدًا نسبة (1.7%).

تليها الفقرة (27) التي تنص على **هناك اخبار متضاربة جعلت المواطن لا يهتم بما تنشره الدولة في برامجها..** بوزن مئوي (90.0%) وشكلت بدرجة كبيرة جدًا نسبة (76.9%) وبدرجة قليلة جدًا نسبة (0.0%).

تليها الفقرة (10) التي فحواها: **من الصعب ان تردع القبيلة المنحرفين من ابنائها عند ارتكابهم مخالفات.** بوزن مئوي (89.4%) وشكلت بدرجة كبيرة جدًا نسبة (74.3%) وبدرجة قليلة جدًا نسبة (2.5%).

وجاءت الفقرة (18) التي تنص: **لا اسمح بتدخل أحد من القبيلة في شؤوني الخاصة.** (بوزن مئوي (88.2%) وشكلت بدرجة كبيرة جدًا نسبة (74.3%) وبدرجة قليلة جدًا نسبة (6.0%).

تليها تنازليا الفقرة (20) التي تنص: **انشغال المواطن بتوفير حاجياته جعلته غير مهتم بالقبيلة.** بوزن مئوي (88.0%) وشكلت بدرجة كبيرة جدًا نسبة (71.7%) وبدرجة قليلة جدًا نسبة (3.4%).

في حين جاءت الفقرة (29) التي فحواها: **العلاقة بين أفراد القبيلة هشة وغير قوية كل فرد على حاله.** بوزن مئوي (86.4%) حيث شكلت على مقياس التدرج الخماسي بدرجة كبيرة جدًا نسبة (68.3%) وشكلت بدرجة قليلة جدًا نسبة (5.1 %).

تليها تنازليا الفقرة (16) التن تنص على : **قيام البعض بسلوك منحرف دون رادع ساهم الخروج عن القانون**. بوزن مئوي (86.6%) حيث شكلت بدرجة كبيرة جدًا نسبة (68.3%) وبدرجة كبيرة نسبة (9.4%) وبدرجة لحد ما نسبة (7.6%) وبدرجة قليلة بنسبة (8.5%) وبدرجة قليلة جدًا نسبة (6.0%) على المقياس التدرج الخماسي ، درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي بين التكامل والتضاد. ثم جاءت الفقرة (23) التي تنص على: **المصالح المشتركة بين الأفراد جعلتهم يخالفون القوانين.** بوزن مئوي قدره (83.4%) وشكلت بدرجة كبيرة جدًا نسبة (65.8%) وشكلت بدرجة قليلة جدًا بنسبة (6.0%).

تليها الفقرة رقم (11) الت مفادها: **أصبح يرى مخالفة القانون لدا البعض لمصلحة شخصية امر عادي.** وزن مئوي (82.5%) شكلت على المقياس التدرج الخماسي بدرجة كبيرة جدًا نسبة (64.1%) وشكلت بدرجة قليلة على المقياس نسبة (6.8%)

وجاءت الفقرة (36) التي نصت: **لا يوجد ارتباط بين أفراد القبيلة يسعى لتقويم المنحرفين وتوجههم.** بوزن مئوي قدره (81.8%) وشكلت بدرجة كبيرة جدًا نسبة (63.2%) وبدرجة كبيرة (9.4%) وبدرجة الى حد ما نسبة (8.5%) وبدرجة قليلة (10.2%) وبدرجة قليلة جدًا (8.5%) على مقياس التدرج الخماسي لمقياس درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي بين التكامل والتضاد

تليها الفقرة (35) التي تنص: **ليس هناك أي دور للقبيلة على الأفراد المنحرفين سلوكيا.** بوزن مئوي (81.5%) وشكلت بدرجة كبيرة جدًا نسبة (63.2%) وبدرجة كبيرة (10.2%) وبدرجة الى حد ما نسبة (7.6%) وبدرجة قليلة (10.2%) وبدرجة قليلة جدًا (8.5%) على مقياس التدرج الخماسي لمقياس درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي بين التكامل والتضاد

تم جاءت الفقرة رقم (10) التي فحواها: **الطابع السائد تحقيق المصالح الخاصة ولو مخالفا للقانون والجزاء الاجتماعي**. بوزن مئوي (81.5%) وشكلت بدرجة كبيرة جاء على المقياس نسبة (60.5%) وبدرجة قليلة جدًا (9.4%). تليها في الترتيب تنازليا الفقرة (14) التي نصت على هناك **بعض الأفراد يحرصون لتحقيق مصالحهم حتى بشراء دمم الناس** بوزن مئوي (81.1%) وشكلت بدرجة كبيرة جدًا نسبة (58.9%) وبدرجة كبيرة (11.9%) وبدرجة الى حد ما نسبة (13.6%) وبدرجة قليلة (6.8%) وبدرجة قليلة جدًا (8.5%) على مقياس التدرج الخماسي لمقياس درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي بين التكامل والتضاد

تم تأني تنازليا الفقرة (31) التي نصت على: **يعتقد البعض ان خدمة الغير بدون مقابل نوع من الغباء.** بوزن مئوي (75.2%) وشكلت بدرجة كبيرة جدًا على المقياس نسبة (52.1%) في حين شكلت نسبة قليلة جدًا (14.5%) تليها الفقرة (34) التي فحواها: **فقدان الثقة أصبح البعض لا يهتم بما ينشر من اخبار سياسية.** بوزن مئوي (74.5%) كما تليها تنازليا الفقرة (40) التي تنص على: **في الغالب أصبح المواطن لا يفكر الا في نفسه واسرته.** بوزن مئوي (74.2%) وشكلت بدرجة كبيرة جدًا على المقياسي الخماسي نسبة (49.5%) كما شكلت بدرجة قليلة جدًا نسبة (10.2%) .

وجاءت الفقرة (37)التي مفادها: **يعتقد الموظف من حقه مساعدة الغير ولو كان مخالفا للقانون.** بوزن مئوي (71.6%) وشكلت بدرجة كبيرة جدًا نسبة (46.1%) وبدرجة كبيرة (7.7%) وبدرجة الى حد ما نسبة(17.0%) وبدرجة قليلة (16.2%) وبدرجة قليلة جدًا (12.8%) على مقياس التدرج الخماسي لمقياس درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي بين التكامل والتضاد. نليها الفقرة (03) التي تنص على : **الاغلب لا يسمحون لأعيان لقبيلة بالتدخل في شؤونهم .** بوزن مئوي (68.8%)تم تأتي الفقرة (39) التي تنص على : **الكثير من أفراد القبيلة قرارات اعيان القبيلة لا تهمهم اطلاقا.** بوزن مئوي(68.8%).

وجاءت الفقرة ما قبل الأخيرة (38) التي تنص على: **احترام مبدا الصداقة بين أفراد المجتمع ضعيف جدًا هذه الأيام** بوزن مئوي (61.7%) وشكلت بدرجة كبيرة جدًا نسبة (25.6%) وبدرجة كبيرة (6.8%) وبدرجة الى حد ما نسبة (34.5%) وبدرجة قليلة (17.0%) وبدرجة قليلة جدًا (16.2%) على مقياس التدرج الخماسي لمقياس درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي بين التكامل والتضاد. في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة 3216) التي تقول بأن **يشعر البعض بأنهم أصبحوا غرباء داخل المجتمع.** بوزن مئوي (60.3%). وشكلت بدرجة كبيرة جدًا نسبة (24.7%) وبدرجة كبيرة (5.1%) وبدرجة الى حد ما نسبة (35.8%) وبدرجة قليلة (15.2%) وبدرجة قليلة جدًا (18.8%) على مقياس التدرج الخماسي لمقياس درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي بين التكامل والتضاد.

يلاحظ بالرجوع الجدول وإلى الفقرات التي تتسم بالإجابة (بدرجة كبيرة جدًا، وبدرجة كبيرة) للتكامل مع القانون والجزاء الاجتماعي، جاءت أعلى درجات في المقياس، والأكثر شيوعا، من حيث الأهمية لدى أفراد العينة، في حين أن الفقرات التي تتسم بالإجابة (بدرجة قليلة، قليلة جدًا) على درجات المقياس جاءت أقل درجات على المقياس. بهذا يتضح أنه بالرغم من الظروف السائدة وما يترتب على ذلك من خلال مجريات الحياة اليومية لطبيعة العلاقات الاجتماعية، فان الامتثال للقانون والجزاء الاجتماعي هو الصفة الغالبة

مناقشة النتائج

اتجه اهتمام الورقة البحثية إلى الكشف عن درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي بين التكامل والتضاد، فانطلق من فرضية مفادها: توجد علاقة بين المتغيرات(السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية والدينية والأمنية) نحو طبيعة درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي. بشكل مفاجئ، رغم عدم الاستقرار السياسي وتعاقب الحكومات وغياب الجهات الضبطية وانتقال المجتمع من نظام اقتصادي تسيطر عليه الدولة إلى نظام مفتوح تسيطر عليه مجموعة من التجار وأصحاب الأعمال ورؤوس الأموال، بفعل حرية التجارة ونمو انظام اقتصادي جديد حر، كأسلوب وطريقة لنظام الدولة.

ولتقديم صورة واقعية لطبيعة درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي بالمجتمع الليبي. فقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، لتحليل بيانات متغير واحد، مثل التكرارات والنسب المئوية، الوسط المرجح والوزن المئوي، لتقدير الأهمية النسبية لفقرات مقياس درجات التدرج الخماسي لطبيعة العلاقات الاجتماعية.

أولاً: وصف متغير واحد (خصائص العينة)

كشفت نتائج البحث على أن أغلب مفردات العينة ترتكز في الفئة العمرية من (31- 40) وتليها الفئة العمرية (41- فما فوق) سنة. كما أوضحت نتائج البحث أن أغلب المستوى التعليمي لمفردات العينة الشهادة الثانوية الشهادة الجامعية بتخصصات مختلفة، وان الصفة الغالبة للحالة الاجتماعية متزوجين وينتمون إلى أسر نووية كبيرة الحجم، بخلفية حضرية متشابهة بمستويات اقتصادية متوسطة أو منخفضة ويعيشون في ظروف سكنية ملائمة.

ثانياً: اما فيما يخص نتائج الاهمية النسبية لمقياس درجة امتثال المواطن للقانون والجزاء الاجتماعي بالمجتمع الليبي. تشير النتائج إلى وجود علاقة بين المتغيرات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والدينية والأمنية) نحو التكامل وليس التضاد على مقياس التدرج الخماسي لدرجة امتثال الموطن للقانون والجزاء الاجتماعي. وإنه رغم عدم الاستقرار السياسي وتعدد الحكومات وسيطرة جماعات مسلحة على مفاصل الدولة، وضعف الجهات الضبطية والرقابية،(بدرجة كبيرة جدًا) و (درجة كبيرة).إلى جانب عدم ارتباط الأفراد بالقبيلة مع عدم قدرة اعيان القبيلة في تقويم السلوك المنحرف حيث

تمثل هذه الفقرات الاكثر شيوعا، فإن الوضع لذا مفردات العينة أبقى طبيعة علاقات الاجتماعية مترابطة، ودرجة الامتثال للقانون في حالة تكامل. حيث شكلت التضاد على المقياس التدرج الخماسي كانت (بدرجة قليلة)، (وبدرجة قليلة جدًا).

خلاصة القول:

أن تقلبات السياسية وتعدد الحكومات، وغيا الجهات الضبطية للرقابة وضعف الارتباط بالقبيلة لم تحدث آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية ضاربة حتى الان. ولكن يمكن أن يتجنبها المجتمع عن طريقة سياسة الاستقرار الاقتصادي، الاستقرار النسبي لحماية المواطن. وأن التغيرات التي تحدث تنعكس على المجتمع في شكل تغير في بنية المجتمع. وعلى النظام الاقتصادي ينشأ جوا من الاستقرار حتى تحقق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع ويزداد احترام المواطن للقانون.

التوصيات

- يتطلب وجود سياسة مجتمعية مستقرة مع حكومة ثابتة تقع على مسؤولية أجهزتها الرقابية والضبطية، الدور الأكبر بالتدخل في سياسات السوق من اجل إنعاش المواطن ورفاهيته.
- إبراز دور المؤسسات الرقابية والضبطية، بما يحقق العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي لتوفير الحماية لذوي الدخل المحدود، للحد من تأثير زيادة ارتفاع الأسعار على دخولهم وتوفير سبل المعيشة المريحة لهم بإيجاد قنوات لوصول السلع دون استغلال الغير.

المراجع

1. التير، مصطفى عمر(1992)، مسيرة تحديث المجتمع الليبي، بيروت : معهد الانماء العربي.
2. التير، مصطفى عمر (2013)، اسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية، بيروت : منتدى المعارف.
3. التير، مصطفى عمر (1980)، الغابة تبرر الوسيلة – دراسة اجتماعية لظاهرة الغش في الامتحانات- دار المداد للطباعة والنشر والتوزيع والانتاج الفني، طرابلس : ليبيا
4. التير، مصطفى عمر (2014)، صراع الخيمة والقصر رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي، بيروت: منتدى المعارف.
5. التير، مصطفى عمر (2020)، الثورة الليبية – مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته، مركز الانماء العربي: بيروت.
6. الجوهري، محمد، واخرون (2010)، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
7. 7) المطلبي، نصيف جاسم واخرون (1990)، الجغرافية البشرية، بغداد :منشورات وزارة التربية.
8. الهمالي، عبد الله عامر،(1986)، التحديث الاجتماعي، معالمه ونماذج تطبيقاته، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان: مصراتة.
9. جابر سامية محمد(1991)، الضوابط الاجتماعية والقيم، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
10. قباري، محمد إسماعيل (2019) قضايا علم الاجتماع المعاصر، (دراسة تحليلية نقدية الإسكندرية: منشأة التعرف.
11. عبد الرحمن، عبد الله محمد، جابر، سامية محمد (2008)، سيسيولوجيا القانون- رؤية حديثة ومعاصرة، مطبعة البحيرة :الاسكندرية.
12. على ،عاطف(1989)، الجغرافية الاقتصادية والسياسية والسكانية ،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
13. عمر، معن خليل(1991)، نحو علم اجتماع عربي،ط2، عمان: دار مجدلاوي للنشر.
14. هاريسون ، ديفيد، (1998)، (ترجمة محمد عيسى برهوم) علم اجتماع التنمية والتحديث ، دار1 الصفاء للنشر والتوزيع: عمان
15. وهب، علي (1986)، الجغرافية البشرية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.